

وتظهر لبن الحمل فالأصح أنه لا أول
فلو تزوجت امرأة في العدة فولدت لأربع
سنين فأقل من طلاق الأول وستة أشهر
فأكثر من نكاح الثاني فأرضعت به طفلا
فالأظهر أنه تبع المولود فهو من حقه
الولد بقايف أو غيره والثاني أنه ابنها

باب النفقات
لوجوبها سببان يست وملك فيجب بالنسبة
حين نفقات نفقة الأب وأبائه وأمهاته
والأم وأبائها وأمهاتهن وأولادهم
ونسألهما والأبنا **قلت** إلا أنه لا يجزئ
نفقة زوجة الأب فإنه لا يجزئ إعاقته
وهو ساقط في بعض نسخ اللباب ولو عسر
بالأصول والفروع لكان أخضر وأعم
ويشترط يسار التفريق بفاصل عن توته
وتوث زوجته والله أعلم **ويجب**
بالملك حين أيضا نفقة الزوجة ومملوكاتها
قلت المراد خادمتها إذا كانت ممن تجوز
أو احتاجت لذلك لزمانة أو مرض والله أعلم

والعدة إذا كانت رجعية أو حاملا **قلت**
إلا أن تكون معدة عن وفاة والله أعلم
والمولود من رفيق أو حيو أن فيجب
للزوجة على الغني مدان ونكاحهما مد وثقت
وعلى المتوسط هاتمد ونصف ونكاحهما مد
وعلى العسر لها مد **قلت** وكذا نكاحها
والله أعلم **وإذا كان** لها ابن وبنت فالنفقة

على الابن **قلت** هذا اختيار العراقيين
وأصح استواءها والله أعلم **ومن أوجبها**
لله النفقة أوجبنا له الأدم والكسوة والسكنى

وتسقط النفقة معضي الزمان إلا نفقة الزوجة
باب الحضانة

تقدم الأم في الحضانة على الأب إلى أن يبلغ
الولد سبع سنين **فخير** بينهما **وتستثنى**
من نفقة بنتها ثمانية مسائل أن تبدأ نفقة الحضانة
أو يكون الأب أهلا لها ومنها أحرار أو هي لم
تقبل حرثتها أو يقيم كلامها ببلد أو تتزوج
أو تكون قسمة أو مستردة أو محمولة النسب
فتفر بالرق فالحضانة في هذه المسائل للأب